

وفي عام 2022، عززت بورصة عمان التزامها بشكل أكبر من خلال التوقيع الرسمي على مبادئ توكين المرأة

، واستمراراً في تفانيها (WEPs)

لتحقيق المساواة بين الجنسين، استضافت بورصة عمان النسخة الحادية عشرة السنوية لفعالية "قرع الجرس للمساواة بين الجنسين". وأقيمت هذه الفعالية احتفالاً باليوم العالمي للمرأة لعام 2026، حيث سلطت هذه المبادرة العالمية الضوء على الدور الحاسم للقطاع الخاص في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ويؤكد هذا الشعار إلى ضرورة تسريع الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين في القطاع الخاص، مع التمسك بشعار "قرع الجرس" مع اليوم العالمي للمرأة ووضع الحماية

القانونية، والممارسات والاعراف الاجتماعية الضارة التي تحد من المشاركة الاقتصادية للمرأة في السوق. ويسلط الشعار الضوء على الحاجة الملحة للالتزامات تحويلية من القطاع الخاص لحماية الحقوق، والدعوة إلى العدالة، وتسريع الإجراءات الهادفة والقابلة للقياس نحو المساواة بين الجنسين. وللقبول، وتبني ثقافة التنوع والشمول في السوق العالمية، وتبني حلولاً مبتكرة للتحديات.

قد يستغرق تحقيق المساواة القانونية الكاملة قروناً.

فالقوانين مهمة. والمؤسسات مهمة. والتنفيذ يحدث أيضاً في الأسواق - في مجالس الإدارات، وأماكن العمل، وسلاسل التوريد.

يدعو شعار "قرع الجرس" لعام 2026 القطاع الخاص إلى اتخاذ إجراءات حاسمة تركز على ثلاث محاور مترابطة: الحقوق، والعدالة، والعمل، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف رقم 5، المساواة بين الجنسين.

أماكن العمل وسلاسل التوريد، وضمان الحماية من العنف والتمييز والاستغلال

من خلال سياسات قوية وآليات للمساءلة. كما يدعو إلى ترسيخ العدالة داخل النظم المؤسسية من خلال معالجة اللامساواة الهيكلية ودمج الممارسات العادلة والشفافة في الحوكمة والعمليات التنظيمية. وأخيراً، يسلط الشعار الضوء على ضرورة تنفيذ إجراءات ملموسة وقابلة للقياس تتماشى مع أهداف المساواة بين الجنسين، والانتقال من مجرد الالتزامات إلى التأثير الملموس الذي يدفع النمو الشامل والمستدام.

وفي كاتapult الاجتماعات، وأجرى من وسائل الإعلام، بل إننا نرى أيضاً كيف أن هذه المبادئ أصبحت جزءاً من ثقافة العمل.

والمستثمرين لتحويل الطموح إلى تقدم ملموس. إن تعزيز

المساواة بين الجنسين ليس فقط أمراً صائباً من الناحية الأخلاقية، بل يسهم أيضاً في تعزيز الحوكمة، وزيادة القدرة على التكيف، وخلق القيمة على المدى الطويل. ومن خلال السياسات، والمعايير الخاصة بالإفصاح والمبادرات، ومثل مبادئ توكين المرأة، يمكن للشركات ترسيخ مفاهيم المساواة بين الجنسين ضمن أنظمة الحوكمة، وسلاسل التوريد، وقرارات الاستثمار، بما يحقق أثراً ملموساً وقابلًا للقياس".

تشارك ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ومجلس البورصة والصحة والسلامة (SSE)

التدريب عن بعد حول "المساواة بين الجنسين في أسواق رأس المال"،

والذي يعزز فهم المساواة بين الجنسين، والتمويل المستدام، واعداد التقارير المؤسسية، وتوجيه الشركات نحو دمج الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي ضمن استراتيجيات الاستثمار.

وبدورة صرح عطفة رئيس هيئة الأوراق المالية عماد أبو حنم قائلاً: إن زيادة مشاركة المرأة في أسواق رأس المال، سواء كرائدة أعمال أو مستثمرة أو قائدة، تُسهم في تعزيز المؤسسات ودعم النمو الاقتصادي المستدام. وفي هذا السياق، تعمل هيئة الأوراق المالية على إطلاق مبادئ توجيهية متعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في المستقبل القريب. وسيتضمن البعد الاجتماعي لهذه المبادئ التوجيهية اعتبارات تتعلق بالتنوع، بما في ذلك التنوع في عضوية مجالس الإدارة، وذلك في إطار جهود أوسع لتعزيز مؤسسات شاملة وشفافة وذات حوكمة رشيدة.

ومن جانبه، قال ممثل هيئة الأهر المتحدة للمرأة في الأردن السيد نيكولاس بورنيات بأنه "يعد الاستثمار في المنظمة التي تُمكن المرأة من المشاركة الكاملة في الاقتصاد، والتصدي للعنف والتحرش في أماكن العمل، وتوسيع الفرص المتاحة للشركات التي تقودها النساء، أمراً بالغ الأهمية لتعزيز المساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي على حد سواء. وتشير الأدلة أيضاً إلى أن الشركات التي تُطبق مبادئ توكين المرأة تُعزز سمعتها وقيمتها التجارية، حيث أفادت 62% من الشركات المشاركة في عام 2025 بتحقيق تحسينات في هذا المجال.

ينتهل أحد أهداف برنامج توكين المرأة في سوق العمل، الذي تحريه هيئة الأهر المتحدة للمرأة هنا في الأردن، في التعاون مع الشركات لزيادة توظيف المرأة بنسبة 5% بحلول عام 2030، دعماً لروية التحديث الاقتصادي وهدفها المتمثل في مضاعفة مشاركة المرأة في سوق العمل بحلول عام 2033. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى أكبر عدد ممكن من الشركات، الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والشركات الرائدة، للانضمام إلى برنامج توكين المرأة في سوق العمل، والنهوض من ذلك، تطبيقه وقياس التغيير وتقديم تقارير شفافة بشأنه.

في عام 2025، أدار مكتب هيئة الأهر المتحدة للمرأة في الأردن أداة الرصد الإقليمية لبرامج توكين المرأة، مسجلاً معدل استجابة بلغ 66% من 256 شركة موقعة. تُظهر النتائج تقدماً تدريجياً ولكنه واضح: تشغل النساء في الشركات الموقعة حالياً 42% من الوظائف (مقارنةً بـ 41%

في عام 2024). وتشكل النساء %56 من إجمالي الموظفين الجدد، مما يعكس ممارسات توظيف واستبقاء أكثر فعالية تراعي الفوارق بين الجنسين. انضمت أكثر من 263 شركة في الأردن، تمثّل ما يزيد عن 100,000 موظف، إلى شبكة برامج تمكين المرأة، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية مثل رؤية التحديث الاقتصادي.

وأضاف رئيس شبكة ميثاق الأمم المتحدة العالمي في الأردن السيد جمال فريز أن مبادرة دق الجرس من أجل المساواة بين الجنسين تعكس الشراكة القوية والقيمة بين بورصة عمان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشبكة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في الأردن، في سبيل تعزيز المساواة بين الجنسين في القطاع الخاص. وأن شبكة الأمم من خلال هذا التعاون تهدف إلى رفع مستوى الوعي وتشجيع الشركات على اتخاذ خطوات جادة نحو تمكين المرأة وتعزيز بيئات عمل شاملة. ويذكرنا شعار هذا العام بأن تحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب عملاً جماعياً، والتزاماً مستمراً، وشراكات تُترجم المبادئ العالمية إلى أثر ملموس.

وقد جهعت هذه الفعالية شركاء مبادرة دق الجرس في بورصة عمان خلال اجتماع رفيع المستوى، وتخلله قرع جرس افتتاح جلسة التداول، مما يرمز إلى التزام البورصة المستمر بتعزيز بيئات عمل شاملة وتوفير فرص متكافئة للنساء والفتيات في الأردن.

Ring the Bell for Gender Equality



